

اقتصاد

بعد الترخيص لـ ٣ صناديق جديدة زخور : وزارة الاسكان والتعاونيات خلقت سوق تأمين موازية

البطاقات المشابهة التي تصدرها شركات الضمان تخضع لرسم مالي نسبته ٥ بالمئة وطابع مالي مقطوع قيمته ألفي ليرة لبنانية اضافة إلى رسم بلدي مقداره ٦ بالمئة.

ونقبي زخور «مزاعم صناديق التعاضد انها معفية من الرسوم بكونها هيئات لا تبغي الربح، مشيراً إلى انه ليس في قانون صناديق التعاضد ما يعفي تلك الصناديق من رسم الطابع المالي، الطابع أو الرسم البلدي على الوثائق التي تصدرها»، مشدداً على ان وزارة المالية توافق على هذا الرأي وقد وعدت غير مرة باتخاذ التدابير من اجل ملاحقة الصناديق واستبقاء الرسوم المتوجبة في ذمتها.

وابدى زخور أسفه لصدور التراخيص الجديدة، وقال: «لقد جاءت هذه القرارات لتكرس وزارة الاسكان والتعاونيات وصياً على فئة جديدة من هيئات التأمين في لبنان، سوق تأمين موازية تخضع لرقابة وزارة الاسكان والتعاونيات، في الوقت الذي تخضع فيه السوق الاساسية والمؤلفة من شركات التأمين الى رقابة الاقتصاد والتجارة».

وتوقع ان يزداد عدد الصناديق التي تزاوّل التأمين كثافة، وذلك بالنظر للسهولة التي تتميز بها عملية التأسيس والتجاوب الذي تلقاه طلبات الترخيص من وزارة الاسكان والتعاونيات موضحاً ان الصندوق التعاضدي هو جمعية أشخاص لا تملك رأسمالاً وهذا الواقع سوف يشجع رجال الأعمال على الإقدام على تأسيس مزيد من تلك الصناديق، طمعاً في تحقيق منافع شخصية على حساب الخزينة والقانون».

اعتبر الرئيس السابق لجمعية شركات الضمان في لبنان جوزف زخور ان وزارة الاسكان والتعاونيات اصبحت وصياً على فئة جديدة في هيئات التأمين في لبنان وأن سوق تأمين موازية أضحت تخضع لرقابة وزارة الاسكان.

وأوضح زخور في بيان أصدره أمس أن عدد الجريدة الرسمية رقم ١٥ الصادر في ٢ نيسان ١٩٩٨ تضمن قرارات أصدرها وزير الاسكان والتعاونيات محمود ابو حمدان وتقضي بالترخيص لثلاثة صناديق تعاضد بمزاولة تقديم خدمات الاستشفاء والطبابة وغيرها من الخدمات لأعضائها ولعائلاتهم، والصناديق الثلاثة الجديدة هي: الصندوق التعاضدي لأبناء أبرشية جبيل والبترون وما يليهما للروم الاورثوذكس مركزه في مطرانية الروم الاورثوذكس في برمانا ومدة الترخيص ٥٠ سنة، الصندوق التعاضدي المشترك CMC ونطاق عمله محافظة البقاع ككل، مركزه في تعنابل ومدة الترخيص ٥٠ سنة، والصندوق الثالث هو لأعضاء نقابة عمال الميكانيك والمعادن في لبنان مركزه في حي السلم ونطاق عمله مناطق تواجد أعضاء النقابة ومدة الترخيص ٩٩ سنة.

وأوضح زخور انه سبق لجمعية شركات الضمان أن رفعت شكاوى عدة الى رئيس مجلس الوزراء ووزراء الاقتصاد والتجارة والمالية والداخلية والاسكان والتعاونيات تتهم فيها الصناديق المشار إليها بترويج بطاقات التأمين الصحي بأساليب تجارية ومن غير أن تدفع للخزينة اللبنانية ما يعود إليها من رسوم على تلك البطاقات. علماً بأن